جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

العراق وتركيا

قسم العلوم السياسة

بحث تقدم به الطالب / **محمد ثامر جابر**

إلى عمادة كلية القانون والعلوم السياسية وهو جزء

من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

في العلوم السياسة

اشراف

أ.م.د. رائد صالح علي

١٤٣٧هـ

٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

وقل اعملوا فسيرى الله
عملكم ورسوله والمؤمنون

سورة التوبة - الآية ١٠٥

الإهداء

إلى.....

عائلتي الحبيبة

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

محمد ثامر جابر

شكر وامتنان

أحمد الله وأشكره قبل كل شيء على ما أسبغه علي من نعم كثيرة منها إكمال بحثي لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر واعرفان وعظيم التقدير والامتنان لأستاذي الفاضل رائد صالح علي الذي يشرفني بتفضيله على بحثي وما أبداه من تعاون ومتابعة ولما قدمه من توجيهات سديدة فكان له كير الإسهام في إنجاز البحث.

كما أقدم الشكر الجزيل للعاملين في مكتبة كلية القانون والعلوم السياسية فقد كان لحسن أخلاقهم ومعاملتهم الكريمة وطيب نفسهم والتسهيلات الكبيرة التي قدموها في إعارة الكتب الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث.

المحتويات

التسلسل	التفاصيل	العنوان	رقم الصفحة
١	المقدمة		١-٢
٢	المبحث الاول	التطور التاريخي للعلاقات العراقية التركية	٣
٣	المطلب الاول	حقبة السيطرة العراقية على العراق	٣-٥
٤	المطلب الثاني	العلاقات العراقية التركية	٦-٨
٥	المطلب الثالث	العلاقات العراقية التركية ما بين (١٩٥٨- ١٩٧٩)	٩- ١٠
٦	المبحث الثاني	العلاقات العراقية التركية في جوانب عدة	١١
٧	الفرع الاول	الجانب الاقتصادي	١١-١٢
٨	الفرع الثاني	الجانب السياسي	١٣-١٤
٩	الفرع الثالث	الجانب العسكري	١٤-١٥
١٠	المطلب الثاني	قيود الولايات المتحدة على العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠٠٣	١٦-٢٠
١١			
١٢	الخاتمة		٢١
	المصادر		٢٢-٢٣

المقدمة

تكتسب العلاقات العراقية – التركية أهمية قصوى منذ مئات السنين، لأن كلا من العراق وتركيا دولتان جارتان يتمتعان بخصائص جيوستراتيجية مهمة ، تتأتى من موقع جغرافي استراتيجي لكل منهما ، فضلاً عن هناك مشتركات جيبولتكية وثقافية بينهما لذلك فإن اي متغيرات وتحولات تشهدها المنطقة، لا بد وأن يؤثر في العلاقات بين البلدين ،ولا سيما في ظل ما تشهدة المنطقة من احداث عامة .

ينبغي هذا البحث تسليط الضوء على العلاقات العراقية – التركية السياسية والاقتصادية والأمنية بين البلدين، وأسباب التدهور والاختلاف في العلاقات الثنائية بين البلدين خلال السنوات القليلة الماضية، وتأثير تنظيم داعش الارهابي على العلاقات بينهما ومدى إمكانية الدفع بالعلاقات الثنائية إلى مستوى جديدة المنهج التاريخي بتتبع الاحداث التاريخية المتعلقة بطبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، وذلك للوقوف على كيفية واسباب وقوع الحدث.

فقد انصب لدراسة سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق قبل عام ١٩٥٨، مركزا على ابرز القضايا لعراقية، وهي قضية الموصل واثرها في تحديد السياسة الخارجية للتركية تجاه العراق وثانيا الاعتراف التركي الرسمي بالعراق واثره في تطور العلاقات بين البلدين، وثالثا تركيا مابين انقلاب بكر صدقي وميثاق سعد اباد ورابعا سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية واخيرا تم تناول طبيعة العلاقات العراقية– التركية حتى عام ١٩٥٨.

وسياسة تركيا الخارجية تجاه العراق ١٩٥٨–١٩٦٢) وذلك من خلال دراسة موقف تركيا من الاتحاد العربي الهاشمي والجمهورية العربية المتحدة وقيام النظام الجمهوري في العراق، وموقف تركيا من الانسحاب العراقي من حلف بغداد ، وقد ركزنا في بحثنا على بيان اثر قضيتي الاكراد والمياه في تحديد توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه العراق فضلا عن بيان اثارها المستقبلية على العلاقات بين البلدين.

أهمية البحث

تركزت دراسة هذا البحث على بيان التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين العراق وتركيا وكذلك كشف جوانب خفية للعديد من الوقائع السياسية المتعلقة بطبيعة السياسة التركية الخارجية تجاه العراق والتي يصعب الوقوف عليها من دون الاطلاع على مضامين هذه التقارير على الرغم من انها تعبر عن وجهة نظر الهاشميين لكن احداثها كتبت بموضوعية نسبية.

منهجية البحث

لاغراض التحقق من فرضية البحث اعتمدنا على مناهج علمية في هذه الدراسة اولهما المنهج التاريخي للوقوف على بعض العوامل التاريخية وكذلك المنهج التحليلي واخيرا المنهج الواقعي في عملية البحث هذا .

إشكالية البحث

تكمن اشكالية الدراسة حول كيفية تعامل الدولة العراقية والتركية في بعض القضايا العالقة بين البلدين بشكل عام ومنها القضايا الاقتصادية والسياسية والمياه والقضية الكردية .

هيكلية البحث

وعتمدنا في بحثنا الموسوم على مبحثين في المبحث الاول التطور التاريخي في العلاقات العراقية التركية والمبحث الثاني العلاقات العراقية التركية في جوانب عدة منها الاقتصادية والعسكرية والسياسية .

المبحث الأول

التطور التاريخي للعلاقات العراقية التركية

أن العراق وتركيا بلدان جاران تربطهما علاقات تاريخية ثقافية وأقتصادية وسعى البلدان لتطوير علاقتهما منذ الأعتراف التركي بالعراق ، لا سيما أن هذين البلدين تربطهما حدود مشتركة كالمياه والأكراد والتركمان وأخيرا النفط ، ولهذا سوف نتناول هذا المبحث في ثلاثة مطالب وكما يلي :

المطلب الأول

حقبة السيطرة العثمانية على العراق

خضع العراق للحكم العثماني قاربت الاربع نسبة قرون ، ويتميز حكم الولايات العثمانية الذين تولوا أدارة العراق بالتخلف والأهمال للأصلاحات في مختلف ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية طوال سنوات حكمهم بأستثناء قلة من الولايات المصلحين من أمثال(مدحت باشا)١٨٦٩. ١٨٧٢ كما تميزت سنوات الحكم العثماني من الولاة ولا سيما المتأخرين منهم بعدم أستقرار الولاة لمدة طويلة حتى بعظهم لم تتجاوز ولايته سوى أشهر قليلة . [١] حيث شهد العراق خلال سنوات حكم المماليك في العراق (١٨٣١.١٧٥٠) لكن الحكومة العثمانية أستعادت سيطرتها على البلاد مجددا في عام (١٨٣١) بعد أنهيار أخر حكم في ولاية المماليك (داود باشا) وبدأ أول حكم والي عثماني من العراق هو (علي رضا باشا) (١٨٣١ . ١٨٤٢) بعد حكم المماليك فقد تميز هذا الحكم بأهمال كبير وعدم معالجة المشاكل التي عانى منها العراقية كمشاكل الفيضانات وانتشار الأوبئة .[٢]

---

(١) صلاح العقاد ، الأصول التاريخية للنزاع ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ٦٣،سنة ١٩٨١/٨/٢٣ ، ص ١٤٥.

(٢) د. حامد ربيع ، المتغيرات الدولية وتطورات مشكلة الشرق الأوسط ،ط ١ ، منشورات طلائع ، دمشق ، ١٩٧٠، ص٢٢٣.

والامراض خاصة الطاعون وأتجوا سياسية البطش مع الانتفاظات المحلية التي قامت ضدهم كما حصل مع انتقاضة مفتي بغداد وعبد الغني جميل زادة عام ١٨٣٢ في بغداد والتي راح ضحيتها أربعة الاف مواطن من أهالي مدينة كربلاء التي أرتكبها الجيش العثماني [١] وخلال تلك المدة كثرت التدخلات والمشاكل والدسائس التي أشارها القناصل الاجانب وخاصة القنصلين الفرنسي والبريطاني خلال ولاية (محمد نجيب باشا) وعانى العراق من الاحداث الخارجية وخاصة الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا من جهة وروسيا من هيمنة أخرى .

وعانى العراق من هذه الحروب بسبب تجنيدهم وزجهم في ساحات القتال وجمع الأموال منهم بصورة قسرية لآدامة الحرب على الرغم من انتهائها الحرب الا أن السلطات العثمانية أستمرت بالتجنيد الاجباري والذي جوبه برفض شديد في المناطق العشائرية فأنتشر العصيان والتمرد العشائري على السلطات العثمانية وخاصة مناطق ديالى والفرات الأوسط .[٢] وقد أهمل السلاطين العثمانيين الموجودين في العاصمة (الاستنانة) لشؤون البلدان والاقاليم التابعة لهم ومنها العراق واستبدادهم وجهلهم وتبذير الأموال .

وتعد ولاية مدحت باشا أهم السنوات التي شهدت أصلاحات مهمة .فقد أهتم الوالي المذكور بأنشاء المدارس الحديثة وبناء المطابع والمستشفيات ومد خطوط سكك الحديد وأصلاحات حالية كثيرة حاربة الرشوى والفساد الأداري والمالي وكذلك أهتم بالزراعة وأنشأ التسجيل العقاري (الطابو) بهدف تشجيع الزراعة وأصلاح الأراضي واستقرار الكثير من العشائر البدوية بعد توزيع الاراضي الزراعية عليهم[٣] حيث قام ببناء عدد من المدن الحديثة مثل مدينة الرمادي والناصرية التي وضع تصميمها مهندس بلجيكي (مولس نلي) ودخل العراق مرحلة سياسية جديدة بعد دخول السلطات العثمانية (عبد الحميد الثاني) ولى السلطة(٣٠ آب ١٨٧٦) خلفا للسلطان (مراد الخامس) الذي حكم مدة قصيرة (١٨٧٦) وتميزت حكم السلطان عبد الحميد بالأستبداد المطلق ومن أبرز هذه الاستبدادات هو العمل بالدستور سنة ١٩٨٧بعد سنتين من أعلانه وخضوع الصحف والمطبوعات الى رقابة شديدة

---

(١) حامد ربيع ، مصدر سابق، ص٢٦٠.

(٢) امين هويدي،السياسة والامن ،ط١، معهد الاتحاد العربي ، بيروت، ١٩٨٢، ص١٠٥.

وغير ذلك تميز هذا العهد ايظا بكثرة الانتفاظات والثروات من أبرزها ثورة منصور باشا في مناطق المتفق في جنوب العراق سنة (١٨٨٦) تميز الوضع السياسي للدولة العثمانية بعد الانقلاب الذي قادته جمعية (الاتحاد والترقي) العثمانية في ٣٢تموز ١٩٠٨ والذي أطاح بالسلطان عبد الحميد الثاني وأعيد العمل بالدستور مرة ثانية حيث أتبع الاتحاديون سياسات أكثر علاقية وهي سياسية تختلف عن السياسات السابقة التي تميزت الطابع الاسلامي .

والذي كان سبب ذلك هو ادارة الاتحاديين والتقرب من الدولة المعروفة بأنظمتها العلمانية.[١]

وقد قسم بعض المؤرخون الحكم العثماني من العراق الى خمسة عهود مخلفة لكل منها طابعه الخاص وتلك العهود هي

الأول : ويبد أبدخول السلطان سليمان القانوني بغداد وحتى دخول الصفويين أخرى (١٥٣٤.١٦٢٤م)

الثاني : ويبدأ منذ استعادة السلطان مراد الرابع الى بداية حكم المماليك (١٦٣٨.١٩٤٧)

الثالث : عهد المماليك (١٧٤٩.١٨٣١م)

الرابع : عهد أعادة الحكم المباشر (١٨٣١.١٨٦٩م)للدولة العثمانية

الخامس : منذ تعيين مدحت باشا واليا على بغداد حتى نهاية الحكم العثماني .[٢]

---

(١) حامد ربيع ، مصدر سابق ،ذكره ص ٢١٣

(٢) أمين هويدي، مصدر سابق ،ص١٨.

المطلب الثاني

العلاقات العراقية التركية

كانت النتيجة المباشرة لثورة العشرين البحث عن عاهل لتولي العرش العراقي وقد قوبلت فكرة اختبار الأمير فيصل بن شريف حسين بالتأييد والمؤازرة في العراق لانه حارب مع الضباط العراقيين في الثورة العربية عام ١٩١٦ ورأس الحكومة العربية في دمشق التي كان العراقيون العامود الفقري لها واللورد كرزن وزير الخارجية البريطاني في(١٧٠كانون الثاني ١٩٢٠) كينهان كورتواليس لزيارة الامير فيصل الموجود انذاك في لندن لعرض العرش العراقي الملكي عليه. وقد تكللت هذه المفاوضات بالنجاح بعد ان اشترط الامير أن تعترف بريطانيا بأستقلال المملكة العراقية والتعهد بالغاء الانتداب وساعد العراقيين من تأسيس حكومة وطنية وطيدة . وقد صادف مؤتمر القاهرة الذي عقد في (١٢آذار) على ترشيح فيصل ، ورسم خطة التي تتبع تنصيبه على العرش .[١] قوبل ترشيح فيصل للعرش العراقي بالارتياح لأشتغاله من أجل القضية العربية وقيادته لقوات الثورة العربية وانتخابه أول ملك عربي في الشام في التاريخ الحديث وقد وصل الى البصرة في (٣٢ حزيران)واستقبل في مدن العراق بالترحيب من الوجهاء وممثلي المناطق العشائرية وقرر مجلس الوزراء في (١١ تموز) المناداة بالأمير فيصل ملكا على العراق ثم جرى استفتاء عام لمعرفة رأي الشعب ،فحصل فيصل على ٩٦% من الاصوات وجرى استقبال رسمي لتتويجه في يوم ٢٣ آب ١٩٢١ ولقد وجه الملك عدة مهام منها.[٢]

١. تخليص العراق من الانتدا ب البريطاني واقناع العراقيين بالتحلي عن الحكم وسليعة الى المواطنين تدريجيا.

٢. الحفاظ على ولاية الموصل جزء من العراق وكانت تركيا تطالب بها.

٣. انشاء حكومة عصرية بكامل تشكيلها وادارتها ووضع دستور حديث لها .

---

(١) د.مأمون أمين، أزدهار العراق في العهد الملكي ،ط١،دار الحكمة ،لندن،٢٠١١،ص٢٣.

(٢) اليرنم . متشاشقيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة الدكتور صالح هاشم التكريتي ،دار الحكمة، بغداد،١٩٧٨،ص٩٣

٤. انقاذ البلاد من الجهل وأعراض الخراب والعمل على توطين الوحدة الوطنية ومحاربة التعصب الذي يقدم كل اصلاح وتجديد

وفي مارس ١٩٢٧ حددت اوامر بأجراء انتخابات مجددا فأجريت هذه المرة دون أي عقبات سوى بعض الفتاوي الدينية التي أصدرها علماء العراق والتي تدعوا ان الاستمرار بالمعارضة فقامت وزارة عبد المحسن السعدون يثضيهم خارج العراق وكان لأبعادهم الاثر في انجاز الانتخابات المجلس التأسيسي،حيث أفتتح الملك فيصل المجلس التأسيسي (٢٧ اذار ١٩٢٤) وبعد افتتاحه من الاحداث المهمة في تاريخ العراق السياسي المعاصرة انه اول مجلس اجتمع في العراق واول خطوة نمو الحياة الديمقراطية وقد حدد الملك فيصل المجلس بثلاث نقاط .(١)

١. البحث في المعاهدة العراقية البريطانية لتثبيت السياسة الخارجية

٢. سن القانون الاساسي (الدستور) لتأمين حقوق الافراد وتثبيت سياسة الدولة الداخلية.

٣. سن قانون انتخاب المجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الشعب العراقي ويراقب سياسية الحكومة واعمالها ، وقام المجلس اعماله بتأليف لجنة لتدقيق المعاهدة فقامت هذه اللجنة بأجراء المشاورات والاتصالات مع الوزارت والحقوقيين والماليين .(٢)

وأنشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الأولى كنتيجة لاندحار الدولة العثمانية وقيام الدولة العراقية ، حيث أخذت تركيا الحديثة تطالب بها فقد اشترطت معاهدة لوزان (١٩٢٣) ان يتم تعين الحدود التركية العراقية بالاتفاق مع بريطانيا وتركيا اولا ، فإذا لم يحصل الاتفاق على ذلك فان القضية تعود الى عصبة الامم وفي ١٩٢٤ تعينت لجنة للنظر في الأمر وقامت اللجنة بزيارة ولاية الموصل واجرت استطلاعا تفصيليا ، واستمعت الى وجهات نظر الطرفين العراقي والتركي ،

---

(١) د. محمد مظفر الأوهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، جـ٢، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٨٩، ص ١٠٣.١٠٢

(٢) زينة جابر ادريس ،ضمان من تاريخ العراق ،ط١، بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠٦،ص١٠٥

وقد قدمت بعدئذ تقريرا مفصلا في عام ١٩٢٥ وكان رأي اللجنة أن تكون جميع المنطقة ضمن المملكة العراقية على شرط أن تبقى تحت الانتداب مدة ٢٥١سنة ، ثم عقدت معاهدتين الاولى مع بريطانيا والعراق والثانية بين العراق وتركيا في عام ١٩٢٦ تضمن علاقات حسن الجوار ونص فيها على اعتبار الحدود نهائية ولازمة. (١)

وبعد مصادقة المجلس التأسيسي على لائحة القانون الاساسي وقامت بنشره عام ١٩٢٥ نافذا ومعمول به حتى قيام الثورة في ١٤تموز ١٩٥٨ والغاء الملكية واعلان الجمهورية ، وادى العراقيون دورا كبيرا في الجمعيات العربية والعلاننية التي ظهرت في الولايات العربية المقاومة للاحتلال العثماني والحصول على استقلال الوحدة العربية وبعدا للأحتلال البريطاني وبعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني شعر الوطنيون بضرورة تنظيم الظغوط وتأليف الأحزاب السياسية لأستقلال العراق ، ومن أهم الاحزاب السياسية التي ظهرت قبل الحياة النيابية هو الحزب الوطني العراقي .(٢)

---

(١) زينة جابر ادريس ، مصدر سابق ، ص١٠٧

(٢) علي البزركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ،ط٢، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٩١،ص ١١٠.١١٢

المطلب الثالث

العلاقات العراقية . تركيا مابين (١٩٥٨.١٩٧٩)

شعرت الحركة الوطنية العراقية انه لابد من تغير نظام الحكم بعد أن ظهرت للعيان مناذؤه ، فقتنع عدد من الضباط بأن ذلك لا يمكن تحقيقه دون أن يكون للجيش دور في ذلك فشكلوا اللجنة العليا للضباط الاحرار وأقسموا يمين الولاء للوطن والعمل على اسقاط النظام الملكي واعلان النظام الجمهوري بالتعاون مع جهة الاتحاد الوطني واختيار عبد الكريم قاسم رئيسا للتنظيم بصفته اقدم الضباط واعلاهم رتبة [١].

وقد جاءت الفرصة المناسبة لاسقاط النظام الملكي عندما تحرك اللواء العشرين المتمركز في ديالى ، نحو المملكة الاردنية الهاشمية لمساندة الجيش الاردني كرد لاعتداءات الصهيونية ، فاتفق بعض الضباط الاحرار وفي مقدمتهم عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف على تنفيذ خطتهم عند مرورهم في بغداد وفي جبهة الرابع عشر من تموز تمكن العقيد عبد السلام محمد عارف من السيطرة على الاذاعة والمراكزية الحيوية في بغداد ، واعلان البيان الاول للثورة الذي تضمن انهاء النظام الملكي والتمسك بالوحدة الوطنية ، ودخول مع الدول العربية والاسلامية والعمل على مبادئ الامم المتحدة واحترام المواثيق والاتفاقات الدولية [٢]

---

(١) حنا بطاطو ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام النظام الجمهوري ،جـ٢،دار المرصد للنشر والتورزيع ، ٢٠٠٥، ص١٥٣

(٢) جلال النعيمي ،حكام العراق ، ط١، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠١،ص١٤٦

شكلت الثورة مجلس سيادة بمثابة رئاسة الجمهورية ، ومجلس وزراء ترأسه الزعيم عبد الكريم قاسم ضمن الوزراة عناصر من احزاب العارضة الوطنية ، حققت الثورة انجازات كبيرة على مختلف الميادين على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومنها اصدار الدستور المؤقت والعفو عن السجناء واعادة المفصولين الى وظائفهم ، وفي المجال الاجتماعي اهتمت الثورة بسير التعليم وتطويره في مختلف المراحل الدراسية والاهتمام بالجوانب الصحية وحل مشكلة السكن بتوزيع الاراضي على المواطنين المدنيين والعسكريين ومختلف الشرائح الاجتماعية وتشكل الجمعيات والمنظمات المجتمع المدني[١]

وعند دراسة تركية في تجنب الدولة في الفترة الممتدة من عام ١٩٥٨. ١٩٧٩ بلاحظ ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي الأول : صعود دور الضباط المحترفين ، والثاني انحسار القطاعات العربية والكردية والثالث : التحول من نخب تنحدر من الشرائح العليا الحضرية للطبقات الوسطى الى فئات قروية (او بلدات طرفية) من الشرائح الدنيا للطبقات الوسطى [٢]

(١) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية العراقية،مطبعة بيروت،لبنان، ١٩٨٠ ،ص٩١٠

(٢) عبد الرزاق الحسيني ،تاريخ الوزارات العراقية ، جـ٣،دار الشؤون الثقافية،بغداد ،١٩٨٨،ص٢٠٢

المبحث الثاني

العلاقات العراقية التركية في جوانب عدة

المطلب الاول :الجانب الاقتصادي

وقفت تركيا في علاقاتها مع العراق موقفا سلبيا على طول امتداد الفترة بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وقد تضررت اقتصاديا جراء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ورفض تركيا تدفق النفط بشكل طبيعي عبر اراضيها بسبب الضغوط الامريكية والقرارت الصادرة من الامم المتحدة ضد العراق ،وقد أدى الموقف التركي هذا من الحرب على العراق الى خسارة من خلال تقديم هبة ب(٦) مليارات دولار فضلا عن (٢٤) يورو قروضا ميسرة كما ان تركيا سعت لاقامة علاقات مع العراق وذلك لحفاظ تركيا لاقامة علاقات مع العراق وذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع العراق ولاستمرار تدفق النفط اليها عبر كركوك[١]

وقد اخذت العلاقات الاقتصادية تطور بشكل كبير منذ عام (٢٠١٠) حينما كانت تعمل حوالي (٧٣٠) شركة تركية في شمال العراق ، وقد تجاوز مؤخرا هذه الشركات هذا الرقم (١٠٢٣) وهو يزيد عن اي بلد اخر ، كما عززت حكومة اقليم كردستان من هذا الزخم الاقتصادي بتقديمها حوافز ضريبية لشركات تركية ، تصل في بعض الاحيان الى الاعفاء الضريبي للسنوات الخمس

---

(١) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٤،ص٤٥

الاولى من اعمالها التجارية ، ففي ظروف طبيعية تستفضل انقرة اقامة علاقات تركيا الاقتصادية مع بغداد اهم بكثير من ان تتعرض للخطر ببساطة فهناك عدد كبير من الشركات والاستثمارات التركية التي تزاول اعمالها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية ، بالاضافة الى ذلك يوفر الاقتصاد العراقي مزيجا واعدا من امكانات الحجم والتحولات مثيل لها

في الدول المجاورة الاخرى في الشرق الاوسط. كما أن المشاركة النشطة من جانب مجتمع الاعمال التركية بعد حرب العراق جعل الاقتصاد التركي في موضع يؤهله تحقيق مكاسب هائلة من هذا الاتجاه ، وعلى الرغم من ان بعض الشركات التركية قد تدعوا الى اتباع سياسية الباب المفتوح مع الحكومة العراقية الا ان انقرة سوف لا ترغب [١]

وعلى الرغم من هذه الغموض السائد بين العلاقات التركية العراقية لا تزال الفترة تعتقد بأن مصالحها الاساسية تخدم بشكل افضل في ظل عراق واحد الا ان السياسة الاقتصادية الاساسية لا تزال تقدر وجود سلطة عراقية مستقرة وقوية بغض النظر عن كيفية تسوية هذه النزاعات المعينة فأن تركيا تستحوذ بشكل واضح على النصيب الاكبر من النفط والغاز من حكومة اقليم كردستان[٢]

(١) د. عزيز جبر شيال ، العلاقات العراقية التركية،ط١ ،دار الشؤون الثقافية،بغداد ،٢٠١٠،ص٤٦

(٢) فيروز احمد ، مصدر سابق

ثانيا : الجانب السياسي

خير ما يمثل وجهة نظر حكومة التنمية والعدالة حول مستقبل العراق والمحافظة على وحدته ، ماقاله مستشار رئيس الحكومة احمد داود باشا اغلوا النظام السياسي والديمقراطي في العراق معقدان جدا كما يجب ان يكون هناك نظام سياسي في العراق على جميع الطوائف لضمان الأمن وضمان نظام سياسي مستمر في البلاد وفي مطلع عام ٢٠٠٤ قام رئيس الحكومة التركية (عبد الله غول) بزيارات حكومية لكل من دمشق والقاهرة وعمان والرياض ، بهدف منع ضربة عسكرية على العراق ، ورغم كل الضغوط الامريكية ، فأن عبد الله غول اعلن في الشهر الأول من عام ٢٠٠٣ (نحن نرفض اي مساهمة او مشاركة تركية في العمل العسكري الامريكي ضد بغداد) ، وكانت الوزارة الخارجية التركية قد اعلنت قبل زيارة الجعفري بأيام ،بأن الزيارة ستناقش سبل التعاون بين الدولتين من أجل محاربة الارهاب بصورة اكثر فعالية وكما تناقش الزيارة امكانية تطور العلاقات السياسية بين البلدين بشكل اكثر نشاط ، ويفيد أن العلاقات التركية والعراق تدهورت بشكل كبير في عهد نوري المالكي الذي أعلن ولاه الكامل لايران ، ولكن بعد تولي حيدر العبادي لرئاسة الوزراء في سبتمبر ٢٠١٤ دخلت العلاقات التركية العراقية بحكومته الجديدة دخلت العلاقة بين البلدين مرحلة استقرار وتطور جديد واول من هنأ العراق بحكومته الجديدة كانت تركيا وبعد استلام العبادي للحكم بدأت الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى تأخذ مجرى سريع ونشيط .[١]

([١]) جمال زهران ، الصراع العراقي،التوازن الاقليمي،مجلة سياسية دولية العدد١٧ يناير١٩٨٣ ،ص٧٥.

وزار العبادي تركيا واعيد احياء اجتماعات مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى الذي توقف عمله منذ عام ٢٠٠٩ وبناءا على هذا الاجتماع قام وزير الطاقة التركي بزيارة بغداد في ٢٠١٥ ووقعت اتفاقية مع البلدين بالرجوع الى العلاقات السياسية ويوضع دوما ان تركيا ودعم عملية مكافحة داعش بشكل قوي حيث قامت توفير الدعم الاستخباري للتحالف الدولي ولتطوير العلاقة السياسية مع العراق وبشكل كبير قامت بشهر مارس ٢٠١٥ بارسال طائرتين عسكريتين مليئتي بالعتاد العسكري للعراق ، في حين أن العراق تنتظر من تركيا اخذ دور فاعل ضد داعش تنفذ عمليات عسكرية ضد pkk التي تهدد امن تركيا القومي واستقرارها .

ثالثا : الجانب العسكري

بسبب الموقف المتخاذل لمعظم الدول العربية من مسألة ضرب العراق ، بدأت تركيا تعيد حساباتها مع حليفتها الولايات المتحدة ، بعد تصريحات امريكية مبطنة ، اعلنت الحكومة اي حكومة التنمية والعدالة انها سترسل مذكرة الى البرلمان التركي تنص على السماح بمرور (٦٥ الف جندي) امريكي يرابطون على ظهر الاسطول الامريكي في ميناء اسكندرون رغم أن استطلاعات الرأي قد بينت أن ٩٠% من الشعب التركي ضد الحرب الامريكية في حين هذه النسبة تصل الى ١٠٠% في اوساط حزب التنمية والعدالة [١]

(١) د. وليد رضوان ، العلاقات العربية . التركية ،ط١ ، شركات المطبوعات للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦،ص٣٩٢

وعند دخول القوات الامريكية الى العراق سالت أنقرة مباشرة الولايات المتحدة كما ستفعله مع افراد حزب العمال الكردستاني ، المدرج على قائمة الارهاب الامريكية فكان جواب رئيس اركان الجيش الامريكي يقول (نحن سنعالج الامر وكان هويشار زيباري وزير خارجية العراق ، في لقاء في احدى القنوات قد رفض نشر قوات تركية في العراق، بعد أن فوض البرلمان التركي الحكومة بصلاحيات اتخاذ الخطوات اللازمة كافة في موضوع العراق ، اما وكيل وزارة الخارجية التركي فقد التقى بسفراء من الدول العربية في انقرة وشرح لهم تفاصيل الموقف التركي في العراق، ومبررات ارسال جيش تركي الى العراق ، واكد رغبة واصرار انقرة على متابعة الحوار مع الدول العربية وخصوم دول الجوار العراقي في جميع مراحل تطورات الملف العراقي وقال (ان الجيش التركي ان ذهب الى العراق فان يكون طرفا في الاحتلال)[١]

وبعد دخول البيشمركة الكردية الى كركوك ، وبنيت اكراد شمال العراق نظاما فيدراليا على اساس قومي، اعلن (غول) ان انقرة لا تفرض على الفيدرالية الجغرافية وان اكراد العراق يغادرون في سعيهم للحصول على كيان فيدرالي على اساس عرفي في شمال العراق ، وقبل نهاية عام ٢٠٠٤ قام نائب الرئيس العراقي الجديد ابراهيم الجعفري بزيارة الى انقرة ، ورغم تكرار الجانب التركي رفضه لموضوع الفيدرالية على اساس عرفي او مذهبي في العراق ، وضرورة التعدي لعناصر وحزب **pkk** في شماله ، ان الحكومة العراقية المركزية لن تستطيع القيام بمثل هذا العمل العسكري والامني قبل الانتهاء من جميع مراحل نقل السلطة الى الحكومة المنتخبة نهاية عام ٢٠٠٦ ، وبعد أن اتضح للعيان التواطؤ الامريكي مع الاكراد العراقيين ، وعدم الوفاء بالتزاماته السابقة تجاه عناصر وحزب **pkk** في شمال العراق وقال البيان الذي اصدرته وزارة الخارجية التركية ليس تركيا جدول اعمال في العراق وان نواياها طيبة تجاه جميع الفئات العراقية[٢]

---

(١) محمد نور الدين ، انقرة : من السلام عليكم الى شالوم ، مقال في منشور ٢٠٠٣/٤/١٥،ص١١

(٢) د. رضوان داود ، مصدر سابق ، ص٣٩٦

المطلب الثاني

القضايا المشتركة بين البلدين

ان العلاقة بين الفاعلين الدوليين المتمثلة في الدول المستقلة تحكمه عوامل ومتغيرات متعددة ، وتختلف فاعلية متغير عن متغير اخر من فترة لاخرى ، وذلك بناء على مدى اهتمام هذه الدول بها عليه فإن العلاقات التركية العراقية كبلدين جارين لهما حدودهما المشتركة وهناك عوامل تاريخية وجغرافية والديمغرافية المتمثلة في البيئة والمذهبية ، ولذا سنتناول هذه المسألة في فرعين وكما يلي :

الفرع الأول

القضية الكردية

لقد مرت الدولة العراقية بتجربة مع الشعب الكردي ، عمرها ثمانية عقود بالتمام والكمال ، ولكن هذه الدول اجبرت في المحصلة النهائية على الاعتراف بهذه الحقية شيئا فشيئا بعد ان اقترنت بمزيد من التضحيات ، ولم تكن في كل الاحوال ضرورية ، لو لا بعض الشوفيين العرب وسياساتهم وغياب الديمقراطية والرغبة الجامحة في الهيمنة ، ورفض الاستجابة للحقوق المشروعة للشعب الكردي ، ويبدوا ان الدولة التركية تريد ان تجبر الشعب وقوات المسلحة التركية على تحميل الشعب الكردي في كردستان العراق لتصل بالمحاصلة النهائية ، وبعد سنوات طويلة قادمة الى الموافقة على تأمين المصالح والحقوق القومية للشعب الكردي هناك كما فعل العراق [١] ، ان الشعب الكردي في العراق لا يخفي تعاطفه مع نظال الشعب الكردي كردستان تركيا ، ولكن هذا لا ينبغي التدخل في الشؤون تركيا او في قوى المعارضة الكردية ولكن الشعب الكردي وكذا الحكومة الكردية يسعيان الى تحقيق قضية مركزية واحدة هي الحفاظ على حماية فيدرالية اقليم كردستان ، وتعد القضية الكردية من اكثر العوامل تأثيرا على توتر العلاقة بين العراق وتركيا ،لانه العامل الاكثر استعدادا للأنفجار لانه الوسيلة الجاهزة لتصفية الحسابات وادارة

(١) د. احمد وهيان ، الصراعات العرفية واستقلال العالم المعاصر ط١ ، دار النهضة ، القاهرة ، ٢٠٠٧،ص٧٤

المنازعات والحروب حتى فان كان السبب غير متعلق اصلا بالكرد ، ولقد شكلت قضية الكرد على جانبي الحدود ما مصدر قلق للبدين[١]

وكان واضحا منذ البداية ان الاكراد خططوا بعد غزو العراق ٢٠٠٣ لتحقيق طموحاتهم الى هدفين هما :

١. الخروج من تهميش الماضي و والاسهام في قيادة الدولة العراقية ٥ مزيلين بذلك عقدة نفسية لمتهم مدة طويلة

٢. احياء الامل في بناء الدولة الكردية في نطاق الفيدرالية العراقية لكون اللبنة الأولى في بناء الدولة الكردية المستقلة ، وان تدخل بعض القوى الاقليمية والدولية في الشأن الداخلي العراقي من خلال اللعب بالورقة الكردية طيلة السنوانت السابقة لعام ٢٠٠٣ يعود الى اسباب عدة اهمها : ضعف الدولة العراقية وانشغال قيادتها السياسية بالصراعات الداخلية او قيما بينها ، وعدم ارتقاء علاقات العراق مع الدول المجاورة الى المستوى الذي يجعل الاخيرة تفضل التعاون والشراكة على الخلاف والتدخل وعدم احتلال العراق لادوات التأثير الفعالة على دول الجوار والتي يجعلها من التدخل في الشأن الداخلي العراقي .

وقد عد الدعم الكردي لاكراد العراق عام ٢٠٠٣ بوضعه وسيلة للضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة لتحقيق مأرب تلك الدولتين ، وليس مرده تشجيع الاكراد ولنيل حقوقهم كما يعتقد البعض ، فورقة الدعم التي استهدفت بذكاء هدفت الى تحقيق اغراض عدة من ابرزها : بقاء المسألة الكردية مصدر أزعاج دائم للدولة العراقية مما يستنزف مواردها وطاقتها وامكاناتها وبحجم دورها وبعدها عن التنافس على الزعامة الاقليمية التي تسعى لبد عنها كل من تركيا وايران ودول اخرى وتطويق عمل الحركة الكردية في العراق والسيطرة على نشاطاتها وحصر عملها

(١) د. احمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،القاهرة،٢٠٠٤،ص١٠٥٠

داخل الدائرة العراقية للحيلولة دون امتداد تأثيره للمناطق التي تسكنها الاقليمية الكردية في تركيا[١] .

وبدأت الولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٧ تزويد تركيا باستخبارات عن نشاط وحزب العمال الكردستاني في العراق في مسعى لاستعادة الخطوة لدى تركيا ، ولم يعمل اكراد العراق على استعادة التعاون مع تركيا ضد حزب العمال الكردستاني على الرغم من انهم اصبحوا اكثر استعدادا للتعاون مع تركيا في الشؤون الاقتصادية ومنذ عام ٢٠١١ يعيد ما يسمى (بالربيع العربي) بطرق كثيرة ضبط التوازن السياسي بين تركيا وايران وسوريا والعراق وكذلك بين الحركات القومية الكردية في المنطقة مخلف بعض المحاور من فترة التسعينات ، وفي نفس الوقت في العراق وضع الانسحاب الامريكي تركيا على طرفي نقيض من خلال رسم خطوط التماس واخيرا فأن القضية الكردية المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية والقضايا الامنية في تركيا والعراق خلال العقود الماضية ، انما تعيد مرة أخرى تشكيل العلاقات بين تلك الدولتين فهذه الدولة تخلف اسفينا بين تركيا وايران وهما القوتان اللتان تسعيان للهيمنة على الشرق الاسط مما يقرب أنقرة بصورة اكثر من واشنطن مع كل ان هذا الرك الجديد يساعد على الاقل جزئيا ، في تغير قرار أنقرة مؤخرا بلا نظام الى مشروع الدفاع الصاروخي لمنظمة حلف الشمال الاطلسي ، وبناءا على ذلك ينبغي على واشنطن ان تدرس عن كثب حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الربيع العربي لانها توفر للولايات المتحدة صورة امنية اقليمية مماثلة لتلك التي كانت في تسعينات القرن الماضي او من هنا يتح ضان تركيا بدأت معالجة قضية الكرد ضمن مشاريع الاصلاح واعطائهم حقوقهم القومية مما دامت قد تخلوا عن فكرة الانفصال وابقت تركيا ذلك على نهج النماذج الاوربية لتعايش القوميات وهذا يحافظ على وحدة وسيادة تركيا وكذلك ستتهم كعامل سريع في حصولهم على عقوبة الاتحاد الاوربي ويتضح من ذلك مدى وضع حكومة حزب العدالة والتنمية المسألة الكردية على اولياتها في الحكم .

---

(١) د. حسنين توفيق ابراهيم و النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥،ص٦٤

الفرع الثاني :قضية المياه

أذا مثلت قضية المياه المشتركة مع الجوار قلقا وطنيا حقيقا منذ السبعينات وقد ظهر بأوسع اشكاله بعد العام (٢٠٠٣) في ظل تفاقم جملة من الازمات بما فيها الوضع المائي ممثلا بشحة المياه أو تلوثها وانحدار انتاجية الارض وانتشار التصحر ، وكثافة عواصف الغبار وانكشاف ابعاد جريمة تجفيف الاهوار العراقية وغير ذلك من مظاهر كان الحديث عنها محرما قبل عام ٢٠٠٣ كما مثلت وقفة البرلمان العراقي السابق في العام٢٠٠٩ بضرورة ادخال الملف المائي في التفاق الاستراتيجي مع تركيا مقابل المصادقة عليه نقله بحجم الاهتمام الشعبي والرسمي بقضية المياه ، ومثل ذلك بشكل ما استجابة للقلق الشعبي حول القضايا الوطنية المصيرية ومنها قضية المياه [١]

لقد ادرك برنامج امم المتحدة الانمائي اهمية فكرة المجلس الوطني للمياه في العراق وعمل على الترويج لها وتنفيذها وتعاون مع جهات حكومية متعددة واثمرت الجهود المشتركه عن اقرار الحكومة العراقية لمشروع القانون الخاص بالمجالس المقترح وقرأت مسودته في جلسات مجلس النواب لكنها التحقق بعد ذلك بقائمة القوانين التي ينتظر تشريعها لانها قد تكون بحاجة الى توافقات سياسية يصعب تحقيقها في ظرفنا الراهن وقد تفرغ الفكر من محتواها ولا تكون النتيجة مرضية بسبب معايير واعتبارات احرزتها العملية السياسية التوافقية على القائمة على المحاصصة ، ومن الواضح أن الملف المائي مع تركيا يلقي بظلاله على العلاقة الثنائية بين البلدين منذ عقود ويبقى الامر كذلك في المدى المتطور مهما تطورت وتشعبت العلاقة الاقتصادية بين البلدين ، بل أن الملف المائي هو حجر الزاوية لاي تعاون قائم على الصداقة وحسن الجوار على حقوقهم ففي العراق مخاوف مشروعة من استحواذ دول الجوار على حقوقه المائية وتلعب السياسة التركية بخصوص المياه المشتركة دورا في تحقيق تلك المخاوف من خلال الاصرار تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناظول وخاصة تشيدا لسدود الكبرى واخرها انشاء سد اليسو على نهر دجلة بالقرب من الحدود العراقية ، من دون معالجة القلق العراقي المبرر حول التاثير المدمر للسد على العراق اجتماعيا واقتصاديا، وهو تأثير سبق لمنظمات ووكالات

---

(١) د. حسن الجنابي ،العراق وتركيا وملف المياه المشتركة ،ط١ ،المكتبة القانونية للنشر والتوزيع ،بغداد ٢٠٠٣،ص٣٣

دولية محايدة ان لفتت اليه انظار الحكومة التركية مرت العلاقة المائية بين تركيا والعراق بمراحل شائكة كانت بدايتها طيبة اذا حصل اثرها انفاق الذي اعترفت وفقه تركيا بحقوق العراق المائية وتعهدت بالامتناع عن القيام بأعمال مضرة به عند استغلالها للموارد المائية المشتركة ، ان الاتفاق المذكور حتمته المعطيات اهمها التقارب والاصطفاف السياسي للدولتين والاكثر اهمية هو أن تركيا لم تكن لديها امكانيات المادية المطلوبة لتنفيذ منشأت كبرى [١]

(١) . حسنين توفيق ابراهيم و النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥،ص٦٤

الخاتمة

بعد إن انتهينا من بحثنا الموسوم توصلنا إلى الاستنتاجات الاتيه .

١– أن العراق وتركيا بلدان جاران تربطهما علاقات تاريخية ثقافية وأقتصادية وسعى البلدان لتطوير علاقتهما منذ الأعتراف التركي بالعراق ، لا سيما أن هذين البلدين تربطهما حدود مشتركة كالمياه والأكراد والتركمان وأخيرا النفط.

٢– نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الأولى كنتيجة لاندحار الدولة العثمانية وقيام الدولة العراقية ، حيث أخذت تركيا الحديثة تطالب بها فقد اشترطت معاهدة لوزان (١٩٢٣) ان يتم تعين الحدود التركية العراقية بالاتفاق مع بريطانيا وتركيا اولا ، فإذا لم يحصل الاتفاق على ذلك فان القضية تعود الى عصبة الامم وفي ١٩٢٤ تعينت لجنة للنظر في الأمر وقامت اللجنة بزيارة ولاية الموصل واجرت استطلاعا تفصيليا ، واستمعت الى وجهات نظر الطرفين العراقي والتركي .

٣– ان العلاقة بين الفاعلين الدوليين المتمثلة في الدول المستقلة تحكمه عوامل ومتغيرات متعددة ، وتختلف فاعلية متغير عن متغير اخر من فترة لاخرى ، وذلك بناء على مدى اهتمام هذه الدول بها عليه فإن العلاقات التركية العراقية كبلدين جارين لهما حدودهما المشتركة وهناك عوامل تاريخية وجغرافية والديمغرافية المتمثلة في البيئة والمذهبية.

٤- وعلى الرغم من هذه الغموض السائد بين العلاقات التركية العراقية لا تزال الفترة تعتقد بأن مصالحها الاساسية تخدم بشكل افضل في ظل عراق واحد الا ان السياسة الاقتصادية الاساسية .

٥- وان تدخل بعض القوى الاقليمية والدولية في الشأن الداخلي العراقي من خلال اللعب بالورقة الكردية طيلة السنوانت السابقة لعام ٢٠٠٣ .

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

١. احمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،القاهرة،٢٠٠٤،ص١٠٥٠

٢. احمد وهيان ، الصراعات العرفية واستقلال العالم المعاصر ط١ ، دار النهضة ، القاهرة ، ٢٠٠٧.

٣. امين هويدي،السياسة والامن ،ط١، معهد الاتحاد العربي ، بيروت، ١٩٨٢.

٤. جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية العراقية،مطبعة بيروت،لبنان، ١٩٨٠ .

٥. جلال النعيمي ،حكام العراق ، ط١، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠١.

٦. جمال زهران ، الصراع العراقي،التوازن الاقليمي،مجلة سياسية دولية العدد١٧ يناير١٩٨٣

٧. حامد ربيع ، المتغيرات الدولية وتطورات مشكلة الشرق الأوسط ،ط ١ ، منشورات طلائع ، دمشق ، ١٩٧٠.

٨. حسن الجنابي ،العراق وتركيا وملف المياه المشتركة ،ط١ ،المكتبة القانونية للنشر والتوزيع ،بغداد ٢٠٠٣.

٩. حسنين توفيق ابراهيم و النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥.

١٠. حسنين توفيق ابراهيم و النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥.

١١. حنا بطاطو ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام النظام الجمهوري ،ج٢،دار المرصد للنشر والتورزيع ، ٢٠٠٥.

١٢. زينة جابر ادريس ،ضمان من تاريخ العراق ،ط١، بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠٦.

١٣. صلاح العقاد ، الأصول التاريخية للنزاع ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ٦٣،سنة ١٩٨١/٨/٢٣

١٤. عبد الرزاق الحسيني ،تاريخ الوزارات العراقية ، ج٣،دار الشؤون الثقافية،بغداد ،١٩٨٨.

١٥. عزيز جبر شيال ، العلاقات العراقية التركية،ط١ ،دار الشؤون الثقافية،بغداد ،٢٠١٠.

١٦. علي البزركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ،ط٢، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٩١.

١٧. فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٤.

١٨. مأمون أمين، أزدهار العراق في العهد الملكي ،ط١،دار الحكمة ،لندن،٢٠١١.

١٩. محمد مظفر الأوهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، ج٢، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٨٩.

٢٠. محمد نور الدين ، انقرة : من السلام عليكم الى شالوم ، مقال في منشور ٢٠٠٣/٤/١٥.

٢١. وليد رضوان ، العلاقات العربية ـ التركية ،ط١ ، شركات المطبوعات للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦.

٢٢. اليرنم . متشاشقيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة الدكتور صالح هاشم التكريتي ،دار الحكمة، بغداد،١٩٧٨.